الأهرام

المصدر : الشعب

التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٩

كارثة إنسانية تستوجب تحرك جميع الأجهزة :

أدوية فاسدة للأطفال والمسكنات والأعصاب!

الفساد فى مجال الدواء يعد من اخطر انواع الفساد.

فهو يتعلق بفساد الأدوية وبدلاً من ان يشفى المرضى تتضاعف الكوارث.

فقد كشفت التقارير الرقابية والمصادر المتخصصة عن العديد من حالات فساد الأدوية... خاصة ادوية للأطفال ومسكنات وادوية اعصاب وغيرها... ووصل الأمر إلى إرجاع دولة عربية لصفقة ادوية اطفال لفسادها، فإذا بالشركة تقوم بإعادة طرحها على اطفال مصر.. مما ادى إلى قيام عدد من الشرفاء بتقديم بلاغات ضد الشركة. وإذا كان الفساد بلغ هذا الحد فى الأدوية الفاسدة فليس غريباً ان ياتى الفساد المالى والإدارى والتواطؤ مع العملاء وهذا ما نعرض له فى هذا التحقيق.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

فقد كشف تقرير جهاز المحاسبات بإحدى شركات الأدوية عن الخامات منتهية الصلاحية منها أصناف انتهت صلاحيتها بالفعل قيمتها ١١٣ ألف جنيه وأصناف قاربت على الانتهاء قيمتها ٢٦١٣ ألف جنيه وأصناف بدون تاريخ صلاحية قيمتها ١٠٤٦ ألف جنيه، وأشار التقرير إلى ضرورة مراعاة تعليمات وزارة الصحة والالتزام بحدود الطلب عند الشراء.

كما أشار التقرير إلى أنه سبق للشركة إنتاج مستحضر أقراص تم رفضها بعد التحليل، وقد دأبت الشركة على إصلاح العيوب الفنية وصرف كميات إضافية من الخامات، ولم يتم الانتهاء من إصلاح ما قيمته ١٩٤ ألف جنيه..

وفى كارثة قومية تهدد سمعة تصدير الدواء المصرى إلى الدول العربية أعادت سلطنة عمان صفقتين من شراب للأطفال لعدم مطابقتهما للمواصفات.. ومع تكرار إرسال أدوية فاسدة اضطرت وزارة الصحة العمانية إلى إرسال خطاب هددت فيه برفض كل إنتاج الشركة وإلغاء تسجيل مستحضراتها، وبعيداً عن تأكيد تقرير جهاز المحاسبات على تحديد المسئولية حفاظاً على سمعة مستحضرات الشركة، وكذا المسئولية عن النفقات التى تحملتها دون عائد وطلب إعادة النظر فى طرق وأدوات التحليل المتبعة بالشركة وتحديثها فقد كشفت البلاغات المقدمة من كل من النقابى السابق أحمد محيى ومن عثمان الجيب إلى كبار المسئولين عن الصحة والدواء والأجهزة المختلفة بقيام الشركة بطرح هذا المستحضر الفاسد والمرتجع لفساده ليتناوله أطفال مصر وهى جريمة تستوجب المحاكمة الفورية ليست للمسئولين عن الشركة فقط بل للمسئولين عن الدواء فى مصر أيضا..

على جانب آخر تخوفت المصادر من الإعدام الصورى للخامات الفاسدة بتصنيعها وإخراجها واستردادها بمستندات صورية ثم القيام بإعدامها.

وفى نظرة سريعة للتقارير عن شركات الأدوية - قطاع الأعمال العام- نجد على سبيل المثال إحدى الشركات وبها مصنع محاليل توقف إنتاجه ليترك الساحة لشركة أجنبية تحتكر التوزيع فى مصر ولا نعرف مثل هذا القرار مر مقابل عمولات أم ماذا؟!.

ونجد فساداً فى حقن الأدوية الخاصة بالأعصاب وخامات سالفيا ومجالات التنازل عن دواء للصرع وتوقف إنتاج مرهم، رغم التصريحات باستحالة إيقاف دواء.. وهذا كله لصالح الشركات الاستثمارية.. مقابل ماذا؟ سوف يأتى اليوم الذى يتكشف فيه كل فساد فلن تخفيه الحرائق كما حدث فى مخازن

جانب مبلغ ٦,٢ مليون جنيه قيمة خط تكييف ومصنع أسيوط لم يتم تشغيله، إضافة إلى عدم الاستفادة من مبان تكلفت ٢,٥ مليون جنيه، وقدرت الخسائر الناتجة عن تعطل الاستثمار فى الآلات والمبانى و التكوين السلعى بمبلغ ٩,٧ مليون جنيه إضافة إلى فوائد سنوية بواقع ٤٪، كما أن الشركة لم تتخذ القرار المناسب بشأن الاستغلال الأمثل لطاقات قسم التخليق والذى يمثل تكلفة بدون عائد، وبلغت التكلفة المحملة على هذا القسم ٣٨٧ ألف جنيه، وهناك ٥٧ ألف جنيه أخرى قيمة أعمال استكمال قسم الأقراص بمصنع أسيوط.

ويتضمن المخزون السلعى أصنافا راكدة وبطيئة الحركة تقدر بنحو ٥,٦ مليون جنيه.

التساهل مع العملاء!

أما عن الفساد مع العملاء فقد أشار تقرير جهاز المحاسبات إلى ملاحظة تحميل جانب من المصروفات الصناعية على مستحضرات التشغيل للغير بمبالغ أقل، مما ترتب عليه ارتفاع التكلفة الصناعية لمنتجات الشركة، وبالتالى ارتفاع قيمة المخزون من البضاعة الجاهزة، بالإضافة إلى إمكانية الحكم على ربحية التشغيل للغير.

الشركة فى بداية العام الماضى!.

وهناك علامات استفهام كثيرة حول تصرفات رئيس مجلس الإدارة والشركة فى عهده المجيد تحتاج إلى مساءلة، إن حجم الفساد يصعب محاصرته، بينما الحل فى نظر الشركة هو محاربة من يتصدوا للفساد تارة بإبعاد النقابيين من الترشيح مثل النقابى السيد صديق وتارة بالتنكيل مثل ما حدث لأحمد محيى وغيره، كما نجد التنكيل بمحام تصدى للفساد وغيره ممن تصدوا أيضاً دون حساب للعدوى أو الكروانى أو رئيس القطاع، جانب آخر من الفساد، أشار إليه تقرير جهاز المحاسبات بقوله:

إن هناك مخالفات أخرى منها عدم تسجيل الأراضى ووجود أصول غير مستغلة وعاطلة وعدم الاستغلال الأمثل للأقسام الإنتاجية.

أما عما تتكبده الشركة من أموال نتيجة التقاعس والفساد فقد أشار التقرير إلى مبلغ ٥,٣ مليون جنيه قيمة الآت مضى على شرائها أكثر من ستة أعوام إلى

بلغ رصيد العملاء وأوراق القبض مبلغ ٧٤,٦ بزيادة ٩,٩ مليون جنيه عن العام، كما أشار التقرير إلى عدم الالتزام بالفترة المحددة بالعقود مع وكلاء وشركات التوزيع ومنح استثناءات لبعض العملاء إلى جانب عدم إحكام الرقابة على ما

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

دولة عربية تعيد صفقة أدوية لفسادها..

والشركة تقوم بطرحها لأطفال مصر!

أى ضمير سمح للمسئولين بالصمت إزاء التقارير والبلاغات عن طرح أدوية فاسدة بالأسواق

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

يمنح للعملاء من فترات ائتمان بواسطة الموزعين.. ووضع نظام صارم للرقابة على تنفيذ تلك السياسة.. والإسراع فى تحصيل مديونيات الشركة.

وتضمن حساب العملاء نحو ١٩,٣ مليون جنيه قيمة فواتير مفتوحة وأوراق قبض مرتدة – بعضها يرجع إلى سنوات سابقة – والأمر يلزم على تنشيط جهاز التحصيل.

بلغت مديونية أحد العملاء مبلغ ٦,٣ مليون جنيه منها فواتير مفتوحة بنحو ١,٦ مليون جنيه فى حين بلغ خطاب الضمان المقدم للشركة ٧٥٠ ألف جنيه فقط، بالإضافة إلى عدم التزام العميل بفترات الائتمان المقررة، كما تحملت الشركة نحو ٤٥ ألف جنيه خصماً إضافياً وصل إلى ١٠٪ على الرغم من منح الشركة المصرية لتجارة الأدوية ٧٪ فقط والتى يبلغ حجم التعامل معها خلال العام الحالى ثلاثة أمثال المباع عن طريق الشركة المذكورة !!

وفى فضيحة أخرى كشف عنها تقرير

الجهاز وأوضحتها المصادر تم بيع صنف اخر إلى عميل مجهول الهوية وليست له صلاحيات الاتجار فى الدواء، وتم فتح حساب عميل بدون اسم. ويتم تحصيل ١٪ تحت حساب أرباح تجارية وصناعية ولا يتم سدادها لمصلحة الضرائب لعدم وجود اسم العميل. وقد قامت الشركة بارتكاب جناية المساعدة على التهرب الضريبى وهى جريمة مخل، حيث قامت الشركة بإدراج المبيعات لهذا العميل ضمن حساب أى عميل لا يخضع للضرائب مثل صيدلية مسجد السيدة زينب التى بيع عن طريقها من هذا الصنف نحو ٧٧٣ الف جنيه وفى كل الأحوال فإن المسئولين بقطاع التسويق بالشركة يساعدونه علي التهرب الضريبى، مما يوقع الشركة تحت طائلة القانون «١٥٧» وتعديلاته لسنة ١٩٨١.

أما عن قيمة التالف والمعدم «والبونص» فقد بلغت قيمتها ٩٦,٩٦ مليون جنيه وفى الوقت نفسه جاء الاعتماد على الآخرين فى التسويق وإهدار الطاقات البشرية المتاحة، وقد بلغ ما تم توزيعه عن طريق الشركة المتحدة ٢٢ مليون جنيه يقابلها نقص نحو ١٠ ملايين جنيه فى مبيعات الشركة للقطاع الخاص عن العام السابق.

كما قامت الشركة «الكريمة» والسخية بسداد مبلغ ٥٢٣ ألف جنيه ضريبة مبيعات نيابة عن العملاء وهو ما يتعين المساءلة القانونية.

أما عن فبركة المركز المالى والتى تكررت أكثر من مرة ولسنوات متتالية، وهو ما يؤكد الصمت إزاء الفساد ليجىء آخرها الضلوع فى القضية المتهم فيها عامل بالشركة تمكن من إقناع أصحاب القرار فى نزع كلمة عطاء من على مستحضر (جلوكوفاج) المخصص للعطاءات ثم «تسريبه» إلى الصيدليات مستفيدا من فارق السعر والذى بلغ الافاً عديدة من الجنيهات. وتم الإفراج عن المتهم بكفالة مالية بعد حبسه، كما أفرج عن مسئول مالى بكفالة. والأمر المستنتج هو اتخاذ الفبركة أسلوباً فى العمل. فهل تمت مساءلة رئيس الشركة.

أخيراً فإن المثير للإحباط أن الجمعية العمومية مرت على هذه الملاحظات فى أثناء مناقشة الميزانية مر الكرام ولم يعاقب منها أى متسبب، برغم طلب الجهاز المركزى للمحاسبات ذلك وهذا التهاون فى معاقبة المتلاعبين شجع بعض النفوس الضعيفة، فما رأى المسئولين عن الدواء فى مصر.؟!

على القماش

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية